



Intimate Cyber Connectivity within Matrimony: A Comparative Jurisprudential Analysis of Electronic Sexual Relations among Spouses

Hossameldeen Khalil Farag Mohammed*, Nur Ahmad Jindiya

Karabuk University, Turkiye; Kılavuzlar Mahallesi 413. Sokak No: 10 Merkez Karabuk; 0 (370) 418 78 80

Article history (leave this part):

Submission date: 12 Dec 2023

Received in revised form: 15 February 2024

Acceptance date: 23 April 2024

Available online: 22 June 2024

Keywords:

sex; masturbation; electronic; programs; communication; privacy

Funding:

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:

The author(s) have declared that no competing interests exist.

How to Cite (leave this part):

Zaim, M. A. "The Modern Indonesian Experience in Coexistence Between Muslims and Others: Presentation and Evaluation". Al-Daulah: Jurnal Hukum Pidana Dan Ketatanegaraan, Vol. 13, no. 1, June 2024, doi:10.24252/al-daulah.v13i1.48650

© The authors (2024). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY)



Abstract

Research Objective: This study explores "electronic sex" among married couples in the context of the information revolution, focusing on its forms, motivations, risks, and compatibility with Sharia law. **Research Methodology:** This research utilizes a descriptive, analytical, and deductive approach to examine relevant legal evidence. This methodology allows for an in-depth analysis of the phenomenon, including the ethical and legal implications from a Shariah perspective. **Results:** The practice of "electronic sex" is generally prohibited in Sharia due to ethical and safety concerns. Exceptions may be allowed in emergencies, but only under strict supervision. **Findings and Implications:** Key findings reveal ethical and security risks linked to this practice, underscoring the need for close supervision to ensure compliance with Sharia law. The research also offers an alternative for couples unable to meet the requirements. **Conclusion:** The research concludes that while "electronic sex" has the potential to fulfil the needs of couples, the practice is contrary to the ethical goals and laws of Sharia. Exceptions can only be granted under certain conditions with strict supervision. **Contribution:** This research enriches the discussion on the ethical and legal dynamics of marriage in today's technological landscape. Connecting contemporary practices with Sharia law enhances the understanding of ethical and legitimate marital bonds, bridging tradition and modernity. **Limitations and Suggestions:** This study's limitations include the absence of quantitative analysis and a broader range of case studies. Future research should use empirical methods and include more cases to enhance the findings.

ملخص
التمتع العميق بين الزوجين يُعتبر هدفًا أساسيًا للزواج، كما تؤكد عليه الشريعة الإسلامية. وفي ظل ثورة المعلومات الحديثة، ظهرت أشكال جديدة من التمتع، بما في ذلك ممارسة "الجنس الإلكتروني" بين الزوجين. تستكشف هذه الدراسة هذه الظاهرة من خلال تحليل أشكالها وأنواعها والعوامل المحفزة لها، وتبريرات ممارستها، والمخاطر المرتبطة بها، ومدى توافقها مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية. باستخدام منهج وصفي وتحليلي واستنتاجي، تفحص الدراسة الأدلة الشرعية لتحديد الحكم الشرعي للجنس الإلكتروني وفقًا للشريعة. تكشف النتائج أن هذه الممارسة محظورة بشكل أساسي بسبب المخاوف الأخلاقية والأمنية التي تتعارض مع الأهداف العامة للشريعة. ومع ذلك، يمكن السماح بها في حالات الضرورة، بشرط الالتزام بضوابط صارمة. عدم الامتثال لهذه الضوابط يستدعي النظر في حلول بديلة، والتي تقترحها هذه الدراسة. من خلال مواءمة الممارسات الحديثة مع الشريعة الإسلامية، تساهم الدراسة في النقاش المستمر حول الديناميكيات الزوجية الأخلاقية والقانونية في عصر التقدم التكنولوجي السريع. تشمل القيود غياب التحليل الكمي ودراسات الحالة الأوسع، مما يشير إلى فرص لاستكشاف أعمق في المستقبل.

* Corresponding author.

E-mail addresses: hossameldeenmohammed@karabuk.edu.tr (Hossameldeen), Noor-jindia@hotmail.com (Nur Ahmad Jindiya)



Introduction

وتعتبر العملية الجنسية من أهم مقاصد الزواج في الإسلام، وهي حاجة فطرية لا غنى للبشرية عنها، يتحقق من خلالها بناء الأسرة وانتشار النسل، لذا فقد حرص الفقهاء على بيان أحكامها وضبطها بميزان الشرع، دون أن يمنعهم الحياء من الخوض في تفاصيلها، وبيان حكم الصور المختلفة للممارسات الجنسية الزوجية، ما يحل منها وما يحرم، وما يستحب وما يكره، مؤصلين لقواعدها الفقهية ومبينين لمقاصدها الشرعية.

ومع الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم اليوم، والثورة التكنولوجية الهائلة في ميدان الاتصالات وتقنيات التواصل بين الناس، ظهرت طرق حديثة للتواصل الجنسي وإشباع المتعة بين الزوجين لم تكن معروفة من قبل، لم يتعرض لها الفقهاء القدامى، لأنها وليدة العصر الحديث والتقدم التكنولوجي، حالها كحال مختلف القضايا المعاصرة التي تحتاج بحثاً وتأصيلاً فقهياً.

وكان أحد هذه الصور والذي هو من إفرازات الثورة التقنية ما يعرف باسم (ممارسة الجنس الإلكتروني) بين الزوجين، حيث تتم العلاقة الجنسية من بدايتها إلى نهايتها عبر برامج الاتصال الحديثة، كالهاتف النقال، أو الحاسوب، وتختلف العملية حسب تطور التقنية المستخدمة في التواصل، ابتداء من الكتابة، إلى ما تقدمه الكاميرا المتصلة بالحاسوب والمايك من إمكانية رؤية وسماع الآخر، وتشمل مختلف الممارسات كتبادل الجمل المثيرة، والصور الشخصية، وقد تصل إلى التعري و عرض أجزاء من الجسد، قصد تقريب العملية الجنسية إلى الواقعية، دون الوصول إلى الملامسة الجسدية (التي هي غير ممكنة عبر الشبكة الإلكترونية).

وقد تعددت وجهات النظر حول هذه الممارسة، ما بين مؤيد لها، و متمسك بمبررات شرعية أو اجتماعية، ومعارض لاستخدامها لما يعترها من مخاطر ومحظورات، الأمر الذي جعل الحاجة ماسة إلى معرفة الحكم الشرعي لهذه الممارسة. وعليه فالسؤال الرئيسي الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه هو: هل تعتبر ممارسة العملية الجنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مباحة وتدخل في المتعة الحلال، أم لا؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو الآتي:
ما المقصود بالجنس الإلكتروني، تاريخه، صورته، أسبابه؟ ما مبررات ممارسة الجنس الإلكتروني ومخاطره؟ ما الحكم الشرعي لهذه الممارسة وما ضوابطها الشرعية؟

وسيهدف البحث إلى استجلاء الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال التعريف بمفهوم الجنس الإلكتروني وبيان صورته وتاريخه وأسبابه، ثم استعراض مبررات قيام بعض الأزواج بهذه الممارسة، ومناقشتها من خلال توضيح المخاطر التي تكتنفها وتلابسها، ثم استنباط حكم الشرع فيها واستخلاص الضوابط الشرعية، مستنيرين بأقوال المتخصصين في المجال الأسري، وما ورد في الفتاوى المعاصرة.

وتظهر أهمية هذا البحث بكونه يعالج قضية لم تكن معروفة للفقهاء القدامى، تلبس الناس بها حديثاً وانتشرت بين مختلف الأوساط حتى الملتزمة منها، بالإضافة لخطورة الموضوع وارتباطه الوثيق بأحكام خاصة وحساسة متعلقة بالعوامات والأعراض والأبضاع والأسرة، كما أن البحث يحاول تغطية فراغ علمي (فلم نجد حسب اطلاعنا) من تناول هذا الموضوع بالبحث والتأصيل الفقهي، اللهم إلا بعض الفتاوى المتناثرة عبر الشائكة، سواء منها المكتوبة أم الصوتية، فأضحت الحاجة ملحة لمعرفة الحكم الشرعي لهذه الممارسة، وأثرها على ما يستجد من صور وممارسات مرتبطة.

Methods

اعتمد البحث المنهج الوصفي، والذي يقوم على وصف وتعريف (الجنس الإلكتروني) وصور تطبيقه، ومصدره، وأسباب ممارسته. بالإضافة للمنهج التحليلي، من خلال سرد مبررات ومخاطر الجنس الإلكتروني بين الزوجين، والأدلة التي تشهد لها ومناقشتها وتفنيدها. ثم في النهاية المنهج الاستنباطي، وذلك باستخلاص الحكم الفقهي مما سبق والعودة للأصول الشرعية والقواعد والضوابط لاستنباط الحكم الراجح.
الدراسات السابقة:

لا يكاد يخلو مؤلف من المؤلفات القديمة والحديثة من مباحث أو مسائل تتطرق لموضوع العلاقة الزوجية وأحكامها الفقهية من مختلف الجوانب، لكننا لم نقف (فيما اطلاعنا عليه) من بحوث علمية ورسائل أكاديمية، من أفرد موضوع ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين ببحث فقهي متكامل، وما وجدناه لا يعدو كونه مقالاً أو فتوى شرعية، تفتقر للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من الناحية الشرعية والفقهية مع مناقشة الأدلة والرد عليها.
وقد استفدنا كثيراً مما كتب في الأمور العامة للعلاقة الزوجية وضوابطها، من كتب أو أبحاث أو رسائل علمية لم



نشر إليها هنا لكثرتها، لكننا ذكرناها في ثبوت المراجع في نهاية البحث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الدراسات التي تلتقي مع هذه الدراسة في جزئية ما، بعضها فقهي وبعضها تربوي أو نفسي اجتماعي، نذكر أهمها فيما يأتي على سبيل التمثيل لا الإحاطة، مبتدئين بالأحدث:

وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على أحكام العلاقة بين الجنسين في الفقه الإسلامي: محمد العربي بن ياسين بوش، 2021م، وهو كتاب أصله رسالة دكتوراة قدمت في معهد العلوم الإسلامية في الجزائر، تحدث فيه عن علاقة الرجل بالمرأة عبر وسائل التواصل الحديثة، مبيِّناً تعريف وسائل التواصل الحديثة ومميزاتها وأنواعها وأساليب التواصل فيها ودرجة الخصوصية وأثر ما سبق على الأحكام الفقهية، وبين الضوابط التي ينبغي مراعاتها، ولكن موضوعه كان عامًا للتواصل بين الجنسين على اختلاف أنواع التواصل (عمل، خطبة، تعارف، زواج، طلاق، معاملات مالية، تعليم، صداقة..)، وهو يتقاطع مع بحثنا في جزئية بسيطة وهي التواصل بين الزوجين عبر وسائل التواصل، وقد أفرد له عدة صفحات، بعرض سريع ودقيق، دون أدلة أو مناقشات فقهية.

وسائل الإعلام المرئية والسلوكيات الجنسية الشاذة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم العلوم الإنسانية: حمدي نور الهدى، حورية نورة، حماد حليمة، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020-2021م، الجزائر.

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في أثر وسائل الإعلام والدور الذي تلعبه في تكوين القيم والميول والتوجهات تجاه الممارسات الجنسية، وأثرها في نشر السلوكيات الجنسية الشاذة وسط فئة الشباب، وخاصة الوسط الجامعي، وبينت أثر التقليد في نشر هذه الممارسات، واهتمت بالتعريف بوسائل الإعلام المرئية، وتوضيح مفهوم السلوك الجنسي الشاذ وأهم أنواعه.

وموضوع هذه الدراسة يختلف عن دراستنا من طرفين، الأول: كونها دراسة اجتماعية لا فقهية، والثاني: أنها تعنى بأثر وسائل الإعلام المرئية والتي هي وسائل إيصال المعلومة بالصوت والصورة (كالتلفزيون والإعلانات الطرية واليوتيوب وغيرها)، وليس برامج الاتصال الاجتماعي بين الناس، كما أنها تذكر السلوكيات الجنسية الشاذة بشكل عام، لا ما يخص العلاقة بين الأزواج.

الحوار والتواصل الإلكتروني تاريخه، صورته، أحكامه الفقهية، دراسة شرعية: ياسين بن كرامة الله مخدوم، ط3، 2018م، بحث محكم، اهتم البحث بدراسة المسائل الفقهية المتعلقة بالتواصل الإلكتروني، مبيِّناً حكم التواصل بين الجنسين، وحكم التعارف وتكوين الصداقات بين الجنسين، وحكم التعارف من أجل الزواج، ومناقشة القضايا المتعلقة بالعلاقات الزوجية وأوضاعها، وحكم التصويت على الأحكام الشرعية، وحكم القذف والسب والشهير، كله عبر المواقع الإلكترونية المختلفة، لكنه لم يتعرض بشكل مباشر لموضوع بحثنا.

التواصل الاجتماعي الإلكتروني من منظور فقهي: دراسة في الأحكام والضوابط والآثار الشرعية، نوف بنت محمد المسما، أصله رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي، 2016م.

عُنت الدراسة بالحديث حول حكم التواصل الإلكتروني عبر الشبكة، من مختلف أطرافه وعلاقاته، الاجتماعية، والمالية، والعلمية، والتعليمية، مبتدئة بتعريفه وبيان أنواعه وبرامجه، مع بيان الحكم الفقهي وضوابطه، وهي دراسة عامة شملت الكبير والصغير، المرأة والرجل، الأساليب المكتوبة والمسموعة والمرئية، وبيان الآثار الشرعية المترتبة على ذلك، ولم تتعرض للجزئية التي تعرض لها بحثنا بشكل خاص.

العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بالقاهرة الكبرى، رحاب محمد عبد الحي عبد الخالق، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، يهدف البحث إلى التعرف على الممارسات والسلوكيات الجنسية داخل العالم الافتراضي، والأسباب التي دفعت إليها، ومعرفة الأشكال والممارسات التي تتم، والأضرار الناتجة عنها على الفرد والمجتمع، يختلف عن بحثنا أنه يتحدث عن العلاقات العامة بين الشباب من الأزواج أو غيرهم، وهي دراسة اجتماعية لا فقهية.

نجد أن الدراسات السابقة وإن كانت تتقاطع مع بحثنا في جزئيات معينة، كالتواصل عبر الشبكة بين الجنسين، وحدوده، وحكمه الشرعي على اختلاف الصور المطروحة، إلا أن الجزئية التي تناولها بحثنا، لم نجد لها مدروسة بشكل فقهي موسع، مع الأدلة والنقاش، في أي بحث من الأبحاث المذكورة، اللهم إلا ما كان في الدراسة الأولى في بضع صفحات سريعة، بدون أدلة ولا نقاش، كما أن هذا البحث تعرض باستفاضة وتوسع لمبررات ومخاطر ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، من النواحي الشرعية والنفسية والاجتماعية والتقنية. كما أننا استفدنا من الدراسة الأولى فيما يتعلق بالأمن السيبراني وآلية عمله، الموضوع الذي توسعت فيه الدراسة بشكل كبير.



Result and Discussion

المبحث الأول

الجنس الإلكتروني (التعريف والوسائل والأنواع والنشأة والأسباب)
يتناول هذا المبحث التعريف بفكرة (الجنس الإلكتروني)، وبيان صورته التطبيقية، وأنواعه، وخصائصه، والأسباب الدافعة لممارسته.

المطلب الأول:

تعريف الجنس الإلكتروني ووسائله:

هذا المصطلح حديث النشأة، مرتبط بالتطور التقني ونشأة الشبكة الإلكترونية وما يرتبط بها من برامج الاتصال الحديثة، ولم نجد أحدًا من الباحثين عرفه أو ذكره، ولذا نعرفه بما وصلنا من طريقة ممارسته من خلال كلام المستفتين والسائلين:

الجنس الإلكتروني: هو ممارسة جنسية، تتم عبر برامج الاتصال الإلكترونية، بواسطة الكتابة النصية أو الصوت أو الفيديو، سواء أكان التواصل مباشرًا أو مسجلًا، من أجل الوصول إلى الإحساس بالنشوة وإشباع الرغبة الجنسية، وغالبًا ما يترافق بعرض أجزاء من الجسد، وكشف العورات، والكلام الفاحش، وإرسال الصور الشخصية، وقد يرافقها مشاهدة صور وأفلام إباحية غير شخصية، وتنتهي بممارسة الاستمناء غالبًا¹.

وقد عرفته موسوعة ويكيبيديا بأنه: "عبارة عن عملية تتم بين فردين عبر وسائل الاتصال المتوافرة عبر شبكة الإنترنت، مثل: البريد الإلكتروني، أو الصور، والرسائل الجنسية، وغرف الدردشة، والمواقع الإلكترونية، ويعتبر من أنواع الجنس التخليقي"² وقد يسمى أيضا الجنس الافتراضي، والجنس الهاتفي. الوسائل المستخدمة عند ممارسة الجنس الإلكتروني³: وتتطلب هذه الممارسة مجموعة من الوسائل التي لا بد منها، وهي: جهاز إلكتروني (حاسب، هاتف محمول، تاب) متصل به كاميرا غالبًا. شبكة إنترنت متصلة وفعالة. برامج اتصال تتيح إمكانية التفاعل بين المرسل والمستقبل، بمختلف أنواعه: (واتس أب، إيمو، زوم، تلغرام....).

الأمر المهم والذي ينبغي التأكيد عليه أن الجنس الإلكتروني:

علاقة افتراضية لا حقيقية فيزيائية. تعمل فيها بعض الحواس كالسمع والنظر، دون اللمس والشم والتذوق. سهلة واقتصادية لا كلفة فيها وفي تناول الجميع: فأى شخص لديه جهاز إلكتروني متصل بالشبكة يستطيع القيام بها، في أي زمان وأي مكان، فهي تقرب البعيد. التطور الهائل والسريع في أساليبها وبرامجها واحتمالية ظهور أساليب جديدة ليست معروفة الآن.

المطلب الثاني:

أساليب ممارسة الجنس الإلكتروني:

الكتابة: تبادل الكلام الجنسي مكتوبًا، عبر تطبيقات وبرامج الاتصال الاجتماعي. **التفاعل بالصوت:** تبادل الكلام الجنسي صوتيًا عبر برامج الاتصال الاجتماعي، إما بشكل مباشر بحيث يزول الصوت بانتهاء المكالمة ولا يحفظ، أو عن طريق مقطع صوتي مسجل يبقى محتفظًا به حتى بعد انتهاء المحادثة. **التفاعل المرئي:** ممارسة العلاقة الجنسية، بالصوت والصورة عبر برامج الاتصال الاجتماعي، من خلال الظهور أمام الكاميرا، وإبراز المفاتن وأعضاء الجسم، وقد يصل الأمر لكشف العورات، مع المشاركة الكلامية، وربما إرسال الصور الشخصية أو الإباحية، ويكون التواصل إما بشكل مباشر بحيث ينتهي بانتهاء المكالمة ولا يحفظ الفيديو، أو عن طريق مقطع فيديو مسجل يبقى محتفظًا به حتى بعد انتهاء المحادثة.

المطلب الثالث:

نشأة الجنس الإلكتروني وأسباب انتشاره⁴

¹ ينظر: رحاب عبد الخالق، العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 2023م، عدد 7، ص: 235 فما بعدها.

² ينظر: ويكيبيديا (2016م). جنس عبر الإنترنت. <https://n9.cl/mq8py>.

³ ينظر: محمد العربي ببوش، وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على أحكام العلاقة بين الجنسين في الفقه الإسلامي، (الجزائر: شركة الأصاله، 2021م)، ص: 41.



هذه الممارسة لم تكن شائعة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وإنما انتشرت بعد الانفتاح الإعلامي على الثقافات الغربية؛ حيث إن الناس في الغرب يبحثون عن كل سبيل إلى المتعة واللذة حتى أضحت هي المحور الأساسي في العلاقة الجنسية، بل وفي الحياة كلها⁵.

وقد بدأت هذه الممارسة بين غير الأزواج أولاً، لكنها ما لبثت أن تعدت إلى الزوجين، ولعل من أهم أسباب ذلك: **الحاجة والضرورة**: بسبب سفر الزوج أو الزوجة إلى بلد آخر، سعياً وراء الرزق، أو هروباً من بطش حاكم، أو للدراسة وطلب العلم، أو لمعالجة مرض، وما يتبع ذلك من استحالة العلاقة الجنسية المباشرة. **ضعف التقوى** وإطلاق العنان للغرائز الجنسية، والبحث عن مزيد من المتعة واللذة بين الزوجين. **الفضول** والرغبة بالتجديد في العلاقة الجنسية، فقد تحصل هذه الممارسة حتى بين زوجين في نفس البلد. **الإدمان والتعود**: والذي يكون غالباً قبل الزواج، ومن باب الفضول يبدأ الشخص (غالباً الذكر) بتجربة هذا النوع من الممارسات، ثم يعتاد عليه، وقد يصل للإدمان، فيطبقه مع الطرف الآخر مستقبلاً ولو كانا في بلد واحد دون حاجة أو سفر. **تقليد كل جديد** يأتي من الغرب: حيث إن هذه الممارسة لم تكن معروفة ولا متداولة في مجتمعنا الإسلامي والعربي، وقد جاءتنا من الغرب نتيجة مشاهدة الأفلام الإباحية، ومتابعة مواقعه الفاسدة.

المبحث الثاني

مبررات استخدام الزوجين للجنس الإلكتروني وبيان مخاطره في ظل ما يثيره الحديث والسؤال عن العلاقة الحميمة بين الزوجين من حياء وإحراج للبعض، قد يكتفي الزوجان بالاعتماد على فهمهم الخاص لبعض الأدلة الشرعية التي قد توجي في أذهانهم بأن هذه الممارسات تدخل في نطاق المباح⁶، وفيما يأتي نذكر هذه المبررات التي يعتمد عليها بعض الأزواج، مع مناقشة دلالتها ببيان ما يلابس هذه الممارسة من مفسد وأخطار (شرعية، وطبية، ونفسية، واجتماعية).

المبرر الأول: الأدلة العامة على جواز الاستمتاع بين الزوجين بالطريقة التي يرتضيها: هناك من يرى أن الجنس الإلكتروني هو ممارسة بين زوجين، ويجوز للزوجين الاستمتاع بأي طريقة أو كيفية تخطر بالبال، ما لم ينص الشرع على تحريمها والنهي عنها (كالجماع في الحيض أو الدبر)، وتمسكوا بعمومات الأدلة المبيحة لذلك، منها:

قوله تعالى: (وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) [النساء: 24].

وجه الدلالة: إن لفظ الآية عام (ما)، يدل على إباحة كل ما وراء المحرمات المذكورة قبله، فيشمل كل طريقة أو كيفية تحقق الاستمتاع الجنسي.

المناقشة: سياق الآية في ذكر المحرمات من النساء في الزواج، والحل لما عداها في الحرمة، وليس للكيفيات المختلفة في العملية الجنسية، فليس الدليل في محل البحث.

وإن سلمنا دخول كل شيء في العموم من محرمات وكيفيات، فهذا العموم مخصوص ومقيد بأحاديث عن النبي، منها حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها المذكور في الحديث⁷، وكذلك يخصص عمومها بالقواعد والضوابط الشرعية العامة، والتي ستأتي في المبحث الثالث.

قوله تعالى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقرة: 223].

وجه الدلالة: الآية تتكلم عن الكيفية بالذات، حيث جعلت الحرية للزوج في إتيان الزوجة بالطريقة التي يرتضيها وتمتعه، بدلالة لفظه ((أنى)) التي هي أعم في اللغة من كيف وأين ومتى، وتشملها كلها.

المناقشة: الآية دلالتها واضحة على الإتيان أي الجماع في الفرج، حيث ذكرت لفظ الحرث، فقد شبه الله تعالى ما يُلقى في الرحم من النطف التي منها النسل، بما يُلقى في الأرض من البذور التي منها النبات، بجامع أن كل واحد منهما مادة لما يحصل منه، ولفظ ((أنى شئتم)) ليس فيه إباحة كل طريقة للاستمتاع تخطر ببال الزوجين كالجماع في الدبر مثلاً،

⁵ ينظر: د. هبة قطب (2015م). هبة قطب ترد على زوج يمارس الجنس مع زوجته من خلال الإنترنت. موقع اليوتيوب.

<https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnq4XTc>

⁶ أغلب ما ورد في هذا المبحث هو مبررات من يستخدم هذه الممارسة، مدعيًا التمسك ببعض الأدلة وفهمه لها، وربما اعتمد على أدلة ساقها المفتون بالإباحة معتمدين على نص السؤال الذي جاءهم، أما النقاش الشرعي فسنرجئه للمبحث الثالث.

⁷ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، (دار طوق النجاة، 1422هـ)، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ج: 7، ص: 12، رقم: 5109، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، ج: 2، ص: 1028، رقم: 1408.



بل معناها من أي جهة أردتم، من خلف أو قدام، باركة أو مستلقية، إذا كان في موضع الحرث.⁸ وإن سلمنا بعمومها في الكيفيات التي ترد على خيال الزوجين، فهذا العموم مخصص بالجماع في القبل، أيًا كانت الكيفية والهيئة.

حديث: قوله صلى الله عليه وسلم: ((اصنعوا كل شيء إلا النكاح)).⁹ وجه الدلالة: جاء هذا الكلام تقريرًا وردًا من رسول الله عندما أخبر بأن اليهود إذا حاضت المرأة لم يجامعوها ولم يؤاكلوها...، فبين رسول الله بهذا اللفظ العام أن (كل شيء) مباح بين الزوجين في زمن الحيض إلا الجماع، وهذا اللفظ العام يشمل جميع ما يخطر ببال الزوجين إلا ما حرم. المناقشة: ويقدم في هذا الفهم ما ورد في مناقشة الأدلة الأخرى. المبرر الثاني: مبدأ سد الذرائع:

وجه الدلالة: عندما يكون الزوج مسافرًا لأي سبب كان، كالمهاجر فارقًا بدينه، أو لطلب الرزق، أو للدراسة، وقد فرقت بينه وبين زوجته المسافات، ولا مجال لإقامة علاقة زوجية فيزيائية بينهما، ويخشى على نفسه الوقوع في الزنا، وهو وحيد في بلد كفر وفسق وفجور، فيلجأ لهذه الطريقة (الجنس الإلكتروني) مع زوجته، سدًا لذريعة الحرام، حماية له ولزوجته من الوقوع في الزنا، أو الانجرار للعلاقات المشبوهة مع الغرباء.

المناقشة: إن هذا التبرير له حظ من النظر إن تمت ممارسة هذه الطريقة لدفع حاجة ماسة، وإطفاء رغبة عارمة، مع الالتزام بالضوابط والبعد عن المحرمات التي تقارنها، أما القيام بها للمتعة والتسلية، ومن باب التجديد، وتجريب كل جديد، مع ما يلابسها من محرمات ككشف العورات، والاستمناء، ومشاهدة الصور والأفلام الإباحية فلا يناسب هذا التبرير. المبرر الثالث: غلبة الظن بالأمان والحفاظ على الخصوصية:

وجه الدلالة: البرامج المستخدمة في التفاعل الجنسي الإلكتروني قد وضعت الكثير من الإجراءات الأمنية، وتعهدت بحماية المستخدم من انتهاك الخصوصية واختراق المحادثات، من خلال خاصيات تشفير عالية المستوى، ومن خلال وضع قوانين صارمة تمنح الشخص المعتدى عليه الحق في مقاضاة المعتدي،¹⁰ وأما احتمال الاختراق من قبل شخص خارجي فهو مستبعد وضعيف، فمن الذي سيترصده لكل شخص ويعرف موعد اتصاله لينتهك خصوصيته ويطلع على عوراته.

وآلية التشفير هي عبارة عن أسلوب معاصر يهدف إلى حماية المعلومات الإلكترونية، "حيث يتم تحويل المعلومات إلى شكل غير مفهوم لا يمكن ترجمته وفهمه إلا من قبل من لديه مفتاح التشفير"¹¹ وهذا يجعل الاختراق على نحو بالغ من الصعوبة.

ثم من المعلوم أنه لا يعقل أن يترصد المخترقون لجميع البشر، إنما يقصدون لاختراق أناس معينين لشهرتهم مثل السياسيين والفنانين واللاعبين الرياضيين لعلهم يستطيعون ابتزازهم من خلال الاختراق.

وقد حرم الإسلام التجسس بمختلف أنواعه، ووضع لذلك الكثير من الأحكام والتشريعات، وواجبنا التحري واتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة، كمن يستتر في بيته ويتخذ احتياطاته، فإن جاء أحد وتجنس فهذه مسؤوليته وعليه عاقبته. المناقشة: يناقش التبرير السابق بأن أهم تحد يواجهه الزوجان عند ممارسة العلاقة الجنسية الإلكترونية، هو تحد الخصوصية، وهتك الستر الذي أمرنا الله بالحفاظ عليه، وما يتبع ذلك من سوء السمعة والفضيحة، فبرامج التواصل العالمية المنتشرة، وسائل غير مأمونة، وخصوصية المستخدمين فيها تكاد تكون معدومة، سواء من جهة البرنامج نفسه، أو الجهاز، أو حتى اتصال الشبكة، فقد أضحي بإمكان أي شخص امتلاك الخبرة الكافية للدخول لأي جهاز والتنصت على المحادثات، بالصوت والصورة، بل والأسوأ إمكانية تسجيلها والاحتفاظ بنسخة منها، سواء أكان ذلك من قبل موظفي الشركة، أم من قبل شخص متخصص بذلك (هاكر)، مأجور أو قريب، بدافع الفضول، أو التهديد والابتزاز، أو لغرض قانوني،

⁸ينظر: محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، (دمشق- بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، 1414هـ)، ج:1، ص:260.

⁹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وطهارة سورها والاتكاء في حجرها، ج:1، ص:246، رقم:

¹⁰ ينظر: ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص:150 وما بعدها.

¹¹ المرجع السابق، ص:189.



أو أمني أو استخباراتي.¹²

وقد يحدث هذا الاختراق بدون أن يشعر الشخص، فبمجرد كونك تحمل هاتفًا نقلاً متصلًا بالشبكة المنزلية أو العامة، فإن إمكانية الاختراق واردة وسهلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهل الكبير في أوساط العامة بطرق الحماية من الاختراقات واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة، بالإضافة للتطور التقني الهائل والذي لا يمكن مجاراته في الاحتياطات الأمنية، وبحث سريع على برنامج اليوتيوب عن أسهل الطرق لاختراق الأجهزة والمحادثة، تخرج لك آلاف النتائج.¹³

يقول الباحث ببوش، في رسالته وسائل الاتصال الحديثة، بعد دراسة مطولة لأساليب الاتصال وخصوصياتها وقوانينها: "بعد الوقوف على طبيعة المعلومات الشخصية ومجالات استخدامها وماهية الجهات المستغلة لها في مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر لي أن خصوصية المستخدمين فيه تكاد تكون منعدمة... ويتعين على جميع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إدراك خطورة انتهاك الخصوصية فيها وسلوك السبيل الآمن في التعامل معها"¹⁴.

وجاء في تقرير Human Rights Watch: "أن الولايات المتحدة استمرت عام 2016م في تنفيذ برامج التنصت المخبراتي على نطاق واسع،"¹⁵ وواصلت عام 2017م برامج استخباراتية للمراقبة على نطاق واسع دون مذكرات قضائية أو إشراف"¹⁶، كما تواصلت الولايات المتحدة أيضًا تأكيد سلطة واسعة للبحث في الأجهزة الإلكترونية ونسخ البيانات على الحدود دون أي شك في ارتكاب مخالفات".¹⁷ نستنتج مما سبق أنه لا يوجد أمان تام ولا راجح في هذه البرامج، والمسلم يتميز بنخوة ومروءة تجعله ينأى بنفسه وزوجته عن مواطن الظن والشبهات، ويحتاط لعوراته وعورات أهله. وإن كان هناك قوانين ومقاضاة وما إلى ذلك فلماذا يضع الإنسان نفسه في موضع الخوف والريبة، وهو في غنى عن ذلك، وهناك الكثير من البدائل والحلول.

المبرر الرابع: تحقيق مقاصد الشريعة من الزواج:

من أهم المقاصد التي جاء الإسلام لتحقيقها من تشريع الزواج: الاستمتاع بين الزوجين، وكسر الشهوة، وتحقيق اللذة، وحماية الأسرة من التفكك، فممارسة هذه الطريقة بين زوجين مسافرين، تعمل على إعفافهم، وتقوي أواصر العلاقة بينهما، وتزيد الرغبة، وتقلل المسافات، وتبعد الجفاء، وتحمي الأسرة من الضياع بحفظ العلاقة بين رأسيتها.¹⁸

المتناقضة: وإن كان تحصيل اللذة والاستمتاع من مقاصد الزواج، إلا أن هناك الكثير من المقاصد الأخرى توازيه أو تفوقه في الأهمية، كطلب النسل والسكن النفسي وكمال الاستمتاع وبناء أسرة مسلمة، وتربية أطفال صالحين يعيشون في بيئة مستقرة، فهي من أهم مقاصد الزواج،¹⁹ يقول ابن القيم: "فإن الجماع وُضع في الأصل لثلاثة أمور... حفظ النسل.. إخراج الماء.. قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة".²⁰

وقال الكاساني مؤيدًا ما سبق من معانٍ: "حل الاستمتاع في الدنيا لا يثبت لحق قضاء الشهوات... إنما يثبت لحق قضاء الحاجات".²¹

¹² ينظر: ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص: 154 فما بعدها.

¹³ ينظر: المرجع السابق، ص: 192-194، (2022م). علي الشهري (2022م)، ثمانية أسئلة مع مستشار الأمن السيبراني. موقع يوتيوب. <https://www.youtube.com/watch?v=hKHVXBAMxUE>، د. محمد الجندي (2021م)، الخصوصية، موقع يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=4sUyyW_VCiI.

¹⁴ ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص: 179.

¹⁵ المرجع السابق، ص: 158.

¹⁶ المرجع السابق، ص: 159.

¹⁷ المرجع السابق، ص: 159.

¹⁸ ينظر: محيي الدين النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ)، ط2، ج: 9، ص: 174، محمد السرخسي، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، 1993م)، ج: 4، ص: 191، محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة)، ج: 2، ص: 24، أسماء سرحيل (2016م)، المقاصد الجزئية في النكاح، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، ص: 62 فما بعدها.

¹⁹ ينظر: أسماء سرحيل (2016م)، المقاصد الجزئية في النكاح، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، ص: 62 فما بعدها.

²⁰ محمد ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (الرياض: دار عطاءات العلم، 2019م)، ط3، ج: 4، ص: 357.

²¹ علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (مصر: شركة المطبوعات العلمية، مطبعة الجمالية، 1328هـ)، ج: 5،



وجاء في الكشف، في تفسير قوله تعالى: (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) [البقرة: 222]، "دلالة على أن الغرض الأصيل من الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة".²²

وجميع هذه المقاصد لا تتحقق بممارسة الجنس الإلكتروني، بل يلابسها الكثير من المخاطر، من ذلك: إدمان العادة السرية (الاستمناء)، والاكتفاء بالاستمتاع الافتراضي وما يحققه من إشباع مؤقت، وتعميق الرغبة بالتخفف من تبعات العالم الواقعي ومسؤولياته، وعدم السعي للتم شمل الأسرة تحت سقف واحد، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر هذه الممارسة السلي على الإشباع في العلاقة الجنسية الطبيعية، وكذلك احتمال تسرب هذه الأفلام للعلن، وفي هذا من الفضيحة، وسوء السمعة للأسرة كلها، عدا عن أن اعتياد هذه الممارسة، قد يؤدي لممارستها مع غير الزوج، من باب التغيير والفضول، خاصة عند عدم وجود رقيب وتقوى رادعة، وربما الوقوع في الزنا إن لم يملك الشخص نفسه بعد تهيج الغريزة من خلال هذه الممارسة، فيبحث عن إشباع جسدي حقيقي، وكلها من المفاصد التي تقوض مقاصد الزواج.

فالذي يحصل أن الشخص يستنار بالصور والكلام وما يتبعها، دون أن يكون بمقدوره إتمام العلاقة الجنسية بصورة طبيعية، لبعده المسافات بينه وبين زوجته، وهذا يدفعه لممارسة الاستمناء²³ لتفريغ الاحتقان الذي تشكل لديه، وبالتعود يصبح الأمر إدماناً يصعب الانفكاك عنه، وفي هذا كثير من الأضرار والمفاصد، سواء منها ما يقع على الفرد أو الأسرة، كالانشغال عن الواجبات، وترك الصلوات، وإفساد الصوم، كما يسبب البرود الجنسي بعد الزواج، وعدم الانتصاب أو ضعفه، وعدم الشعور بالمتعة في العلاقة الطبيعية، بالإضافة لمفاصد صحية وجسدية كضعف البصر، وآلام الظهر، وتشنج العضلات، وآلام المفاصل، وكذلك يوقع الشخص في اضطرابات نفسية وعصبية، كالشعور بالذنب، والإحساس بالنقص، وانعدام الثقة بالنفس، والانطواء والخجل، والوقوع في الاكتئاب والقلق.²⁴ وسيأتي في المبحث الثالث ذكر خلاف الفقهاء في حكم الاستمناء وبيان الراجح.

كما أن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين تقوم على التخييلات بطرق غير واقعية، وإطلاق العنان لها دون ضوابط حاكمة، فيؤدي إلى إدمان هذه الطريقة، حيث أنها تعطي شعوراً خادعاً، وتوقع صاحبها في الأوهام والخيالات، وتؤدي لتطور سلب في الدورة الدموية الجنسية، فتُفقد الممارس براءة الإحساس، فلا يجد الشخص اللذة في الطريقة الطبيعية.²⁵

وفي هذا السياق تقول الأخصائية الاجتماعية د. سحر طلعت: "ممارسة الجنس الإلكتروني تتحول مع الوقت لنوع من الإدمان بكل خصائصه، وأهمها الاعتياد والاحتياج القاهر للمزيد والمزيد من مادة الإدمان، وهي هنا الجنس الإلكتروني والعادة السرية التي تصاحب هذه الممارسة؛ وهو ما قد يؤدي مع الوقت لفقد الاهتمام بالعلاقة الزوجية الفعلية؛ لتصبح العلاقة الجنسية التخيلية بين الزوجين أكثر متعة وجمالاً وإثارة من العلاقة على أرض الواقع، وهذا يعني احتمالية أن يعتاد الزوجان في المستقبل هذه العلاقة المتخيلة، ويفضلها على العلاقة الواقعية".²⁶ وتؤكد ما سبق الدكتور هبة قطب، أخصائية الطب الجنسي فتقول: "الجنس الإلكتروني ممارسة ذهنية وقلبية، ونفسية، تضر بالعلاقة الطبيعية،

²² محمود الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (القاهرة، دار الريان للتراث، 1987م)، ط3، ج:1، ص:266.

²³ الاستمناء هو إثارة النشوة الجنسية، والوصول للإنزال عن طريق لمس الأعضاء الجنسية وتهييجها باليد، ينظر: أحمد ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1983م) ج:3، ص:409، محمد البركتي، التعريفات الفقهية، (باكستان: دار الكتب العلمية، 2003م)، ص:26.

²⁴ ينظر: عبد العزيز اللبدي (2017م)، هل كثرة ممارسة الجنس الهاتفي تؤثر على الجماع في المستقبل، موقع الطي. <https://2h.ae/fiBV>. محمد صالح المنجد (1999م)، حكم الاستمناء وكيفية علاجه، موقع الإسلام سؤال وجواب، رقم الفتوى: 329 <https://2h.ae/tQTu>. إسلام ويب (2004م)، حكم العادة السرية رقم الفتوى: 7170 <https://2h.ae/HZth>.

²⁵ ينظر: د. هبة قطب (2015م)، هبة قطب ترد على زوج يمارس الجنس مع زوجته من خلال الإنترنت، موقع اليوتيوب. <https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnj4XTc> (2015م). هبة قطب (2015م)، هبة قطب ترد على العلاقات الجنسية عبر الإنترنت، موقع يوتيوب <https://www.youtube.com/watch?v=MLOh-C3Z23I> (2014م)، خالد النجار (2014م)، الجنس الإلكتروني بوابة الضياع، <https://2h.ae/acjf>.

²⁶ ينظر: د. سحر طلعت: علاقة زوجية عبر الإنترنت أزمة الغربة، موقع منهج حياة، <https://n9.cl/0mssh>.



تشبه مشاهدة الأفلام الإباحية لكن مع وجود تفاعل، وهي مصنفة في الانحرافات السلوكية".²⁷

من جهة أخرى فإن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين يسهم في تهيج الغريزة واستثارة الشهوة، دون أن يكون هناك مجال لإتمام العملية الجسدية، وهذا يجعله بوابة لطلب المزيد من الممارسات الجنسية الجديدة بدافع طلب المتعة، والتي قد تكون محرمة أو شاذة، فالمعصية ولود، والنفس لا تقنع، والهوى متجدد، وما يغريك اليوم لا يحركك الغد.

وقد أكدت هذا الكلام الأستاذة أسماء الجراد، استشارية العلاقات الأسرية، فقالت: "هناك اعتقادات أن الجنس الإلكتروني بين الزوجين قد يؤدي إلى إعفاههم، وهو خير من اللجوء للزنا أو آمن تمامًا بين الزوجين، وهذه المعتقدات غير صحيحة، لأن الرغبة بالإشباع الجنسي تكتمل بعلاقة كافية ومشبعة للطرفين، وليست مشاهدة من بعيد، وقد يصل بالطرفين للتهدئة المؤقتة والإشباع اللحظي، لكن الإحباط الناتج عن التكرار والممارسة غير المكتملة، قد توقف الدوبامين المرتبط بالعلاقة الصحية، ويصبح من الصعب الإشباع عن طريقها، فيدفع المرء للبحث عما يرفع الدوبامين، وهذا يؤدي لرفع سلم الرغبات والطلبات بالعلاقة الجنسية، أو اللجوء للعلاقات المتعددة أو الخيانة، أو اللجوء إلى الزنا، أو فتح المجال لممارستها مع غير الزوج، وبالتالي صعوبة العودة للوضع الطبيعي".²⁸

فضلاً عن ذلك فإن بعض الأزواج قد لا يكتفي بالممارسة المباشرة للجنس الإلكتروني، بل يعتمد على تسجيل هذا اللقاء كملف فيديو، والاحتفاظ به، للاستمتاع بمشاهدته فيما بعد، وقد يقوم البعض بإرسالها إلى الطرف الآخر عبر برامج الاتصال انطلاقاً من الثقة بالأمان والتشفير في هذه البرامج، وإن سلمنا بهذا الأمان المزعوم فإن هذه الممارسة لا تخلو من مفسد تقض كيان الأسرة ومقاصد الزواج نذكر منها:

إتاحة التلذذ بها حتى بعد الطلاق من قبل أحد الأطراف، وهذا أمر محرّم وخطير. استعمالها وسيلة ضغط وتهديد عند الخلاف. قد تقع بيد الغير من أبناء أو غرباء إن ضاع الهاتف أو سُرق أو تم اختراقه، وما ينجم عن ذلك من فتن عظيمة كتحطيم السمعة، وفقدان ثقة الأبناء بالآباء، وإطلاعهم على ما لا ينبغي الإطلاع عليه.

المبرر الرابع: المشقة تجلب التيسير.²⁹

وهي قاعدة أساسية كبرى في الإسلام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا))،³⁰ ((وما حُيّر رسول الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما))،³¹ خاصة في العلاقة الزوجية، التي يهتم الإسلام باستدامتها وتقويتها بمختلف الوسائل، وممارسة الجنس الإلكتروني تحقق ذلك، وفي منعه من الحرج والمشقة ما نحن في غنى عنه. المناقشة: ورد في نفس حديث التيسير، ما خير رسول الله.. ((ما لم يكن إثماً))³²، وفيما سبق بيننا الكثير من المخاطر والمفاسد التي تكتنف هذه الممارسة وتلاصقها، وتجعلها خارجة عن هذه القاعدة.

المبرر الخامس: الضرورات تبيح المحظورات.³³

إن سلمنا بأن هذه الممارسة خطيرة وفيها الكثير من المفاسد والمحظورات، إلا أن الضرورات تبيح المحظورات، فقيام الرجل بهذه الممارسة مع زوجته أهون من وقوعه في الزنا، أو انجراره لعلاقات محرمة تشبع رغباته وتسكن نار شهوته.

المناقشة: هذا الفهم يناقش بأن الضرورة تقدر بقدرها، فإن اضطر الشخص لهذه الممارسة فلتكن كأكل الميتة

²⁷د. هبة قطب، (2015م)، هبة قطب والجنس عبر الإنترنت، موقع اليوتيوب، <https://www.youtube.com/watch?v=nRRRNFXt0uY>.

²⁸ أسماء الجراد، استشارية العلاقات الأسرية، في تواصل مكتوب بيني وبينها عبر برنامج الواتس أب، بتاريخ: 2023/12/17م.

²⁹ أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، صححه مصطفى الزرقا، (دمشق: دار القلم، 1989م)، ط2، ص: 157.

³⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما كان رسول الله يتخولهم بالموعظة والعلم، ج: 1، ص: 25، رقم: 69، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، ج: 3، ص: 1359، رقم: 1734.

³¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمت الله، ج: 8، ص: 160، رقم: 6786، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباحته صلى الله عليه وسلم من الآثام واختياره من المباح، ج: 4، ص: 1813، رقم: 2327.

³² مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباحته صلى الله عليه وسلم من الآثام واختياره من المباح، ج: 4، ص: 1813، رقم: 2327.

³³ الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص: 185.



للمضطر لا يحل له منها إلا ما يقيم أوده، ولا يجعلها عادة هدفها التسلية وتحصيل اللذة، بشكل تصل به للإدمان، بل يمارسها دفعًا لحاجة كبرى، مع الحرص على الالتزام بالضوابط التي سترد في المبحث الثالث، وخاصة فيما يتعلق بأمن المعلومات.

المبحث الثالث

الحكم الفقهي لممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين

المطلب الأول: أقوال الباحثين والفقهاء المعاصرين في ممارسة الجنس الإلكتروني وأدلتهم.

بعد الاطلاع على الفتاوى المعاصرة المنتشرة عبر الشائبة في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، نجد أن أقوال الباحثين والفقهاء المعاصرين تتخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول:³⁴

ذهب إلى تحريم ممارسة العلاقة الخاصة بين الزوجين عبر وسائل الاتصال الحديثة، لما يلابسها من مخاطر شرعية، كممارسة الاستمنا، وكشف العورات وهتك الخصوصية، وتهييج الشهوة بطريقة غير طبيعية، الأمر الذي قد يؤدي للوقوع في الحرام. وأشاروا إلى أن هذه الطريقة لا تعتبر حلاً وعلاجاً لزوجين مسافرين، بل هي كمسكن الألم، لا تحقق الإشباع الجنسي المطلوب، بل تؤجج الشهوة ولا تطفئها، وهي وسيلة غير آمنة، يمكن التجسس عليها بأشكال وصور متعددة، بل يمكن الاطلاع عليها بغير تجسس من قبل الموقع الذي يقدم هذه الخدمة، فالشائبة تأخذ حكم الشارع والطريق المكتظ بالناس، فالذي يباح في الشارع يباح عبرها، وما كان محرماً فيه فهو محرّم فيها. فعملًا بقاعدة سد الذرائع، وأن ما يتوصّل به إلى الحرام فهو حرام، وحيث إن الوسائل تأخذ حكم الغايات في الشريعة الإسلامية، فالحكم هو التحريم لغيره.

الاتجاه الثاني:³⁵

ذهب إلى إباحتها ممارسة العلاقة الخاصة بين الزوجين عبر وسائل الاتصال الحديثة، بحيث يرى منها وترى منه ما يثير الشهوة ويوصل للإنزال، بشرط غلبة الظن بالأمان والاحتياط والحذر ألا يطلع أحد أو يتجسس عليه، أما الاستمنا باليد فأكثرهم يرى أنه محرّم إلا أن يخاف على نفسه الزنا فيباح، ودليلهم التمسك بحكم الأصل في إباحتها أي ممارسة بين الزوجين. وأشار بعضهم إلى أن الأولى البعد عن هذه الممارسة، لأنه لا تؤمن عواقبها، وأن من حق الزوجة ألا يتأخر عنها زوجها أكثر من ستة أشهر ما لم يكن عذر. ويّين بعضهم أنه عند الخوف من التلبس بمحرّم، فتحرم الممارسة سدًا للذرائع وغلقًا لأبواب الفتن. واشترط بعضهم ألا يقارن هذه الممارسة محرمات، وأن يتيقنا توفر الأمان وعدم التجسس وصيانة الخصوصية. وبعد الاطلاع على الآراء السابقة نجد أن الرأي الأول يحرم الممارسة لكونه لا يؤمن فيه من الاختراق والاطلاع على العورات، ويؤمّز فيه غالبًا الاستمنا، والثاني يحلل بشرط الاحتياط لعدم اطلاع أحد، والبعد عن الاستمنا إلا إذا خاف الوقوع في الزنا فيباح.

المطلب الثاني: حكم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين.

للحديث عن الحكم الشرعي لممارسة الجنس الإلكتروني نحتاج أولاً لبّح حكم الاستمنا بصفته جزءاً لا يتجزأ في هذه الممارسة، إذ إنها في الأعم الأغلب تنتهي به ليحدث نوع من الإشباع الجنسي الناقص، ثم تنتقل ثانياً للحديث عن مسألة الخصوصية ومدى توفر شرط الأمان من الاطلاع على العورات عند ممارسة الجنس الإلكتروني، ومن ثم نخلص لبیان رأي الباحثين في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني.

أولاً: مذاهب الفقهاء في حكم ممارسة الاستمنا:

هذا الموضوع لاقى عناية كبيرة واهتماماً من قبل الباحثين وعلماء الفتوى، وقد كثر الكلام حول حكمه، فلا نجد داعياً للتوسع فيه، إنما نذكر جملة مما يحصل به المقصود، وبيان الراجح في مسألة الاستمنا فيما يرتبط ببحثنا، مع

³⁴ ينظر: محمد أبو بكر جاد الرب (2022م)، الجنس الإلكتروني بين الزوجين، موقع أسأل أكثر، <https://n9.cl/du4cx>؛ إسلام ويب (2009م)، حكم الاستمنا عبر الإنترنت، رقم الفتوى: 129513، <https://n9.cl/sgvcd>؛ د. رجب أبو مليح، علاقة زوجية عبر الإنترنت أزمة الغربية، موقع منهج حياة، <https://n9.cl/0mssh>؛ إسلام أون لاين، تعري الزوجة أمام الكاميرا <https://n9.cl/hwyf7m>؛ محمد إبراهيم (2022م)، ممارسة العلاقة عبر الهاتف، موقع يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=mZs5n92PC_E.

³⁵ ينظر: الإسلام سؤال وجواب (2007م)، محادثة الزوجة عبر الإنترنت، وفيها قول لابن عثيمين رقم الفتوى: 108872، <https://n9.cl/nlkal>؛ إسلام ويب (2010م)، حكم الحديث مع الزوجة في الهاتف، رقم الفتوى: 136544، <https://n9.cl/dq831>؛ إسلام ويب (2020م)، الاستمنا عبر الإنترنت، رقم الفتوى: 135198، <https://n9.cl/7w201>.



الإحالة لمصادر ومظان للتوسع في بحث الموضوع.³⁶ فنقول: الاستمناء عبارة عن إخراج المني بغير جماع عمدًا، ويقع من الرجل والمرأة، وقد اختلف الفقهاء في حكمه تبعًا، وذكروا لذلك عدة حالات، نختار منها فيما يتعلق ببحثنا حالتين: **الحالة الأولى:** استعمال الاستمناء لاستدعاء الشهوة بغير حاجة أو ضرورة، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: تحريم الاستمناء، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء؛ الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.³⁷ واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ) [المؤمنون: 5]، قال الشافعي في بيان وجه الاستدلال: "فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين ولا يحل الاستمناء".³⁸ القول الثاني: جواز ذلك مع الكراهة: وإلى هذا ذهب ابن حزم،³⁹ وأحمد في رواية.⁴⁰ واستدل أصحاب هذا القول بعدم وجود النص الصريح الذي يمنع من الاستمناء، غير أنهم أشاروا إلى أن الاستمناء ليس من معالي الأخلاق ومحاسن المروءات. قال ابن حزم في الاحتجاج للجواز مع الكراهة: "لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح، ومس المرأة فرجها كذلك مباح بإجماع الأمة كلها، فإذا هو مباح فليس هنالك زيادة على المباح إلا التعمد لنزول المني فليس ذلك حرامًا أصلاً لقول الله تعالى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) [الأنعام: 119]، وليس هذا مما فصل لنا تحريمه فهو حلال لقوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) [البقرة: 29]، إلا أننا نكرهه لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل".⁴¹

والذي يظهر لنا والعلم عند الله تعالى- أن حكم الاستمناء في هذه الحالة هو الحظر، بدليل قوله تعالى (وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْجِبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [النور: 33]، فلم يرشد الله تعالى إلى الاستمناء عند عدم القدرة على النكاح، وكذلك فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يرشد إليه الشباب الذين لا يستطيعون الزواج، إنما أرشدهم إلى الصوم كما في قوله: ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)).⁴² قال ابن القيم في بيان وجه الدلالة: "لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أرشد صاحب الشهوة إذا عجز عن الزواج إلى الصوم ولو كان هناك معنى غيره لذكره".⁴³

الحالة الثانية: فعل ذلك لضرورة مثل خشية الوقوع في الزنا أو حاجة شديدة مثل تسكين الشهوة:

³⁶ محمد بن علي الشوكاني، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، رسالة بلوغ المني في حكم الاستمناء، (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد)، ج: 7، ص: 3363، مجموعة من الباحثين، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1427هـ)، ج: 7، ص: 65.

³⁷ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ - 1992م)، ط2، ج: 2، ص: 399، ج: 4، ص: 27، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كثر الدقائق مع حاشية منحة الخالق لابن عابدين، وتكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي)، ط2، ج: 2، ص: 293، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي، المعروف بالحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ - 1992م)، ط3، ج: 2، ص: 242، محمد بن عبد الله الخرشبي، شرح مختصر خليل للخرشي، (بيروت: دار الفكر للطباعة)، ج: 2، ص: 358، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، (بيروت: دار المعرفة، 1410هـ - 1990م)، ج: 5، ص: 101-102، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المبدع شرح المقنع، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م)، ج: 7، ص: 427، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بـ (شرح منتهى الإرادات)، (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ)، ج: 3، ص: 366.

³⁸ محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج: 5، ص: 101-102، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ومعه حاشية الرملي الكبير، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي)، ج: 3، ص: 186.

³⁹ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر)، ج: 11، ص: 392، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج: 7، ص: 427، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتاوى الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1987م)، ج: 4، ص: 309.

⁴⁰ ابن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، ج: 11، ص: 392، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج: 7، ص: 427، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج: 4، ص: 309.

⁴¹ ابن حزم، المحلى، ج: 11، ص: 392.

⁴² البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة، ج: 7، ص: 3، رقم: 5065، مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ج: 2، ص: 1018، رقم: 1400.

⁴³ عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (مكة المكرمة: مكتبة نزار، 1996م)، ج: 4، ص: 97.



وقد اختلف في حكم الاستمناء في هذه الحالة على قولين:

القول الأول: تحريم الاستمناء مطلقاً ولو خشى الوقوع في الزنا، وإلى هذا ذهب المالكية، والشافعية، وأحمد في رواية.⁴⁴ وقد استدلووا على ذلك بعموم الآية الكريمة حيث إنها لم تستثن من ذلك حالاً، وصرح المالكية بأنه لو خاف الزنا

فله أن يستعمل الاستمناء مع حرمة من باب ارتكاب أخف المفسدتين.⁴⁵

القول الثاني: جواز الاستمناء في هذه الحالة: وإلى هذا ذهب الحنفية والحنابلة، وصرح الحنفية بأنه يجب إذا خاف الوقوع في الزنا،⁴⁶ ونقل ابن القيم عن ابن عقيل من الحنابلة قوله: "وإن كان مغلوباً على شهوته يخاف العنت كالأسير والمسافر والفقير جاز له ذلك، نص عليه أحمد رضي الله عنه، وروي أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم".⁴⁷ ونقل الشوكاني في الفتح الرباني عن ابن عقيل أيضاً قوله: "وإذا استمنى وصور في نفسه شخصاً، أو دعا باسمه، فإن كان زوجة أو أمة فلا بأس، وإن كان غائباً عنهما، فإن الفعل جائز، ولا يمنع من توهمه أو تخيله، وإن كان غلاماً أو أجنبية كره له ذلك، لأنه يكون أغرى لنفسه بالحرام، وحث عليه، قال: "فإن أولج في بطيخة، أو عجين فهو أسهل من استمنائه بيده".⁴⁸ قال الشوكاني بعد أن نقل هذا القول: "فتلخص من كلامه هذا أن الإمام أحمد بن حنبل وأصحابه يجوزون الاستمناء مع خشية العنت، ويجعلونه مكروهاً مع عدمها، ولو صور في نفسه صورة، يجعلون الكراهة في الاستمناء بالكف أشد من الكراهة في استخراج المني بشيء من الجمادات، كالبطيخ والعجين ونحوهما".⁴⁹ وما ذكره الإمام الشوكاني من مذهب أحمد في الكراهة عند عدم خشية العنت فهو اعتماد على رواية واحدة تخالف الروايات الأخرى وبعض أقوال أصحابه، والمذهب المعتمد كما تقدمنا هو التحريم مع عدم الضرورة.

وقد استدلووا على جواز الاستمناء في هذه الحالة بأن في هذه الحالة هو من باب الضرورة التي تبيح المحرم، أو من باب الحاجة الشديدة التي يشق عدم تلبيتها فيجوز دفعاً للمشقة لقوله تعالى (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) [الحج: 78]، وأيدوا ذلك ببعض الآثار الواردة في ذلك، قال في المبدع شرح المقنع: "قال مجاهد: كانوا يأمرون فتيانهم أن يستعفوا به".⁵⁰ والذي يترجح عندنا في هذه الحالة هو هذا القول الثاني الذي يبيح الاستمناء لضرورة أو لحاجة، لانساقه مع القواعد الشرعية في ارتكاب أخف الضررين، وأن الأمر إذا ضاق اتسع، والله أعلم. وهذا الترجيح كما سيأتي له دوره في تحديد القول الراجح في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني.

ثانياً: الخلاصة ورأي الباحثين في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني، وضوابطها.

بعد النظر في حكم الاستمناء، والاطلاع على المبررات والمخاطر التي تعترى ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، وعرض الأدلة ومناقشتها، نخلص إلى الحكم الآتي:

تحرم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين عموماً، لما يلابسها من محرمات ومحظورات لا يمكن التحرز منها بالعادة والغالب، وتباح عند الضرورة (خوف الوقوع في الزنا) بشروط وضوابط:

ألاً تُمارَس بكثرة، استجلاً للذة والمتعة، بل دفعاً لضرورة أو حاجة شديدة، بحيث لا تصل بالفرد لإدمانها. ألا يلابسها شيء من كشف العورات: وذلك من خلال الاكتفاء بالتواصل الكتابي أو الصوتي، ويمنع المرئي الذي يصاحبه كشف العورات منعاً باتاً، فلا يصح عرض الجسد ولا أجزاء منه، ولا تبادل الصور الشخصية للجسد لما في ذلك من خطر الاختراق واطلاع الآخرين، ومعلوم أن ستر العورات واجب بحيث يمنع اطلاع الآخرين عليها، وهذا الستر لا يتحقق في إبداء العورات أمام الكاميرات ونقلها من خلال برامج التواصل والشبكة الإلكترونية، اللهم إلا إذا تيقنا من أمان

⁴⁴الخرشي، شرح مختصر خليل، ج:2، ص:358، الشافعي، الأم، ج:5، ص:101-102، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

⁴⁵الخرشي، شرح مختصر خليل، ج:2، ص:358.

⁴⁶ابن نجيم، البحر الرائق، ج:2، ص:293؛ ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

⁴⁷نقل ابن القيم قول ابن عقيل في كتابه بدائع الفوائد، ج:4، ص:96، ولم نجده في المطبوع من كتب ابن عقيل.

⁴⁸نقله الشوكاني في الفتح الرباني، ج:7، ص:3371، ولم نحصل عليه في المطبوع من كتب ابن عقيل، والغالب أن الشوكاني نقله من نسخة مخطوطة من بدائع الفوائد لابن القيم، حيث يظهر ذلك من خلال السياق. أما النسخة المطبوعة من بدائع الفوائد ففيها سقط في كلام ابن عقيل يظهر من خلال مقارنتها بالنسخة التي نقل منها الشوكاني.

⁴⁹المرجع السابق.

⁵⁰ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.



الاتصال وعدم إمكانية الاختراق، وهذا لا يكاد يوجد في وقتنا بحسب المختصين.

ألا يصاحبها مشاهدة الصور والأفلام الإباحية.

ألا يغلب على الظن أنها ستؤدي لضرر جسدي أو أسري: كالوقوع في الزنا أو العلاقات المشبوهة، أو التأثير على الرغبة الطبيعية، أو الإدمان.

استخدام أدوات الاتصال الأكثر أمانًا وتشفيرًا، واتخاذ مختلف أساليب الأمن والحماية الرقمية، وتحديثها باستمرار. مع التنبيه إلى ضرورة ضبط إعدادات الخصوصية (Privacy Setting)، وتغييرها من الإعدادات الافتراضية (Default Setting) إلى إعدادات أعلى خصوصية، فالإعدادات عالية الأمان تساعد المستخدم إلى حد كبير في حماية خصوصيته والتحكم في عرض بياناته، والسيطرة على معلوماته كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات.⁵¹ استخدام الاتصال المباشر غير المحفوظ، سواء أكان كتابيًا أو صوتيًا، مع الحرص على الحذف المستمر لأي كتابة في هذا السياق. وهذه الضوابط قد تفيد في الحكم على كل صورة أو ممارسة جديدة لم يتعرض لها البحث، من الصور الجديدة للتعامل الجنسي بين الزوجين، أيها يعتبر مقبول شرعًا وأيًا مرفوض. ونشهد لهذه النتيجة مجموعة من القواعد والأصول الشرعية المتفق عليها، نذكر منها: أن ضوابط الجائز والممنوع في العلاقة الزوجية ليس هو مجرد الرغبة والمتعة، بل هو أحكام الشريعة المطهرة التي جاءت لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة:

فمن المعلوم أن الجنس احتياج فطري وطبيعي خلقه الله سبحانه بداخلنا لتتقارب وتتزوج، ولكي يحدث ذلك لابد أن يتم بضوابط ويتم برضا وبشرع الله سبحانه، والجنس ما أجمله حين يرتبط بمشاعر حقيقية وحب بين زوجين، وما أقبحه حين يتحكم فيه الهوى والتقليد واتباع الغرب الكافر، ورغم أن الشرع قد أكد على أهمية الاستمتاع بين الزوجين، وجعله مقصدًا من مقاصد الزواج، إلا أنه لم يطلق العنان للغرائز والرغبات، بل دعا الإنسان لضبط نفسه وغريزته بمقتضى الهدى الرباني، فحدّد له حدودًا ينبغي عليه عدم تعديها، وحرّم عليه أشياء يجب عليه عدم انتهاكها، وذلك حرصًا على إنسانية الإنسان وكرامته.

فالمسلم يدور مع الحكم الشرعي حيث دار لا مع مجرد الشهوة والمتعة، ولذا أمرنا أن نخالف هوى النفس إن عارض حكم الشرع أو كان فيه شبهة. ويدل على ذلك مجموعة من الأدلة، وردت في سياق الحديث عن العلاقة الزوجية وإباحة التلذذ والاستمتاع بين الزوجين، منها قوله تعالى: (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) [البقرة: 222]، علق القرطبي على الآية فقال: "من الوجه الذي أذن لكم فيه".⁵²

وقد جاء قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيِّبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) [البقرة: 222]، ختامًا للآية التي تبين الحلال والحرام في موضوع العلاقة الزوجية، ويكون التطهر من (الأنجاس والأرجاس).

وقد فسّر ابن عاشور قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ) [المؤمنون: 5]، بقوله: "ضمّن حافظون معنى عدم البذل"، "لأن داعية غلبة شهوة الفرج على حفظ صاحبه إياه غريزة طبيعية يخشى أن تتغلب على حافظها". "ضبطت الشريعة استعمالهما (اللسان والفرج) بأن يكون في الأمور الصالحة التي أرشدت إليها الديانة".⁵³ ومثله ما جاء في تفسير قوله تعالى: (فَمَنْ آتَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) [المؤمنون: 7]، قال ابن عاشور في العدوان: "يطلق على الشيء الخارج عن الحد المحدود".⁵⁴

ومن بديع استخدام القرآن الكريم للألفاظ تسمية الزنى بالسفاح، قال تعالى: (مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْلِفِينَ) [النساء: 24]، وهو مأخوذ من السفح وهو صب المني، لأن المقصود منه نيل الشهوة، فالزاني لا يريد أولادًا ولا عشرة إنما يريد أن يسفح الماء الذي ضيق عليه حتى تبرد شهوته،⁵⁵ وقال في التحرير والتنوير في تعريف السفاح: "فيه معنى البذل بلا تقيد

⁵¹ ذكر الباحث محمد العربي العديد من الدراسات التي تشير إلى ذلك، ينظر: أثر وسائل الحديثة على أحكام العلاقات بين الجنسين، ص: 180-181.

⁵² محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م)، ط2، ج:3، ص:90.

⁵³ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية 1984م)، ج:18، ص:14.

⁵⁴ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج:18، ص:15.

⁵⁵ ينظر: محمد بن صالح العثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة النساء، (السعودية: دار ابن الجوزي للنشر، 2009م)، ج:1، ص:203، الزمخشري: الكشاف، ج:1، ص:497.



بأمر معروف⁵⁶.

فليس معيار المباح في العلاقة الزوجية رضى الطرفين، ولا الإمتاع والإشباع، إنما موافقته للشرع في قواعده العامة ومقاصده، وعدم مصادمته أصلاً من أصوله.

الابتعاد عن الشبهات ولاسيما فيما يتعلق بصيانة الأعراس:

ينبغي للمكلف في الأمور المشتبهة أن يأخذ بالأحوط، حتى يطمئن إلى أنه أبرأ ذمته، ودلّ على ذلك الكثير من الأدلة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: ((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك))،⁵⁷ وقوله أيضاً: ((فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه))،⁵⁸ وغيرها الكثير. وخاصة فيما يتعلق بالأعراض والأبضاع، فأمرها خطير، ويعتبر حفظها من كليات الشريعة الخمسية، وقد ختم الله عز وجل الآية التي تتحدث عن الحلال والحرام في العلاقة الزوجية بقوله: (وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ) [البقرة: 223]، فلا بد من تقوى الله التي تعين المسلم على التفريق بين الحق والباطل، في المستجدات التي لا نص فيها، وهي الرادع حيث لا رقيب ولا مطلع إلا الله.

ومن الفروع الفقهية التي تدل على وجوب الاحتياط للأعراض محاربة الإسلام عادة التعري التي كانت منتشرة في الجاهلية، لما في ذلك من مفسدات أخلاقية واجتماعية، ورغب بستر العورة عموماً للرجال والنساء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ياكم والتعري فإنه معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرمهم))،⁵⁹ فإذا كان في هذا الحديث دعوة لستر العورة حياء من الملائكة وهي مخلوقات نورانية لا شهوة لها، ولا يمكن أن تهتك سترًا أو تفضح بشرًا، فمن باب أولى البعد عن التعري أمام البشر، وحيث احتمالية اطلاع الغير.

وبخصوص الدعوة للستر في العلاقة الزوجية خاصة وردت عدة أدلة، منها قوله تعالى: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ) [البقرة: 187]، حيث شبه العلاقة بين الزوجين كاللباس، وأول مدلولات اللباس ستر العورة، قال القرطبي رحمه الله: "وأصل اللباس في الثياب، ثم سمي التزام كل واحد من الزوجين بصاحبه لباساً، لانضمام الجسد وامتزاجهما وتلازمهما تشبيهاً بالثوب.... وقيل: لأن كل واحد منهما ستر لصاحبه فيما يكون بينهما من الجماع من أبقار الناس".⁶⁰ وقد أمر الله عز وجل الزوج بحفظ زوجته والنأي بها أن يراها أحد، جاء في تفسير قوله تعالى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) [البقرة: 223]، يستفاد منه أنه ينبغي للإنسان أن يحافظ على هذه المرأة التي أضيفت له على أنها حرثه كما يحافظ على حرث أرضه.

وورد استحباب أن يتغطي الرجل وأهله بثوب أثناء الجماع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجرد تجرد العَيْرين).⁶¹

بل ذهب بعضهم لأبعد من ذلك فاستحبوا عدم نظر كل واحد منهما لفرج الآخر وقيل يكره، عن عائشة: ((ما نظرت أو ما رأيت فرج رسول الله قط)).⁶²

ووردت بعض النصوص في كتب الفقهاء تدعو للستر وخفض الصوت أثناء العلاقة، منها ما جاء في كشف القناع:

⁵⁶ ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج: 5، ص: 8.

⁵⁷ البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب تفسير المتشابهات، ذكره في العنوان، ج: 3، ص: 53، محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق محمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، ط 2، أبواب صفة القيامة والرفائق والورع، ج: 4، ص: 668، رقم: 2518.

⁵⁸ مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ج: 3، ص: 1219، رقم: 1599.

⁵⁹ الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في الاستتار عند الجماع، ج: 5، ص: 112، رقم: 2800، قال الترمذي عقب إخراجها: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وأبو محياة اسمه يحيى بن يعلى، وضعفه أيضاً الألباني في إرواء الغليل. ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م)، ط 2، ج: 1، ص: 102.

⁶⁰ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 316.

⁶¹ محمد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية)، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ج: 1، ص: 618، رقم: 1921، وقد وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، ينظر: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (بيروت: دار العربية، 1403 هـ)، ط 2، ج: 2، ص: 109.

⁶² القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ج: 1، ص: 619، رقم: 1922، وقد وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، ج: 1، ص: 85، وضعفه أيضاً الألباني في إرواء الغليل، ج: 6، ص: 213.



"ويكره وطؤه لزوجته أو سريته بحيث يراه غير طفل لا يعقل أو بحيث يسمع حسهما غير طفل لا يعقل ولو رضيا أي الزوجان".⁶³

فكل ما سبق من نصوص ونقولات دعوة للستر داخل البيت، وبين الزوجين، فمن باب أولى أن يكون ذلك مطلوباً عبر الشبكة، حيث احتمال اطلاع الغير على العورات وارد بشكل كبير، فما يكون بين الزوجين ينبغي إحاطته بسياج صفيق من السرية لخصوصية العلاقة بينهما.

لا ضرر ولا ضرار، الضرر يزال:⁶⁴

قد أشرنا في المبحث الثاني لجملة كبيرة من المفاصد التي تلايس ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، وقد نهانا الله عز وجل بأن نوقع أنفسنا في التهلكة: قال تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة: 195]، وأي تهللكة أشد من إضرار الجسد، أو النفس، أو السمعة، أو هتك العرض والخصوصية. وقد حرم الله عز وجل بعض الممارسات في العلاقة الزوجية، وعملها بما فيها من أذى، قال تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى) [البقرة: 222]، ومثله تحريم الوطء في الدبر حيث تتحرك شهوة المرأة ولا تنال وطرها، ويقاس عليه كل أذى يحصل في أي ممارسة أخرى، ومنه الجنس الإلكتروني.

الضرورات تبيح المحظورات:⁶⁵

فإن كان يغلب على الظن أن الشخص سيقع في الزنا إن لم يمارس هذا النوع، فنسلم بجوازها دفعا للحاجة لا استجلاباً للذة، مع الالتزام بالضوابط التي تحمي من الوقوع في المخاطر، فالضرورة تقدر بقدرها،⁶⁶ ودفع المفاصد مقدم على جلب المصالح،⁶⁷ وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما، وقد ذكرنا الضوابط في بداية المبحث.

البدائل والحلول:

إن لم يستطع الشخص الالتزام بالضوابط المذكورة عند هذه الممارسة، فعليه أن يتوقف، ويبحث عن بدائل أخرى وحلول، تحميه من الوقوع في المحذور الشرعي، وتبعده عن الخطر، وتحقق مقاصد الزواج، نذكر منها: ألا يسافر الرجل إلا اضطراراً أو لحاجة معتبرة شرعاً، وإن حصل فلا يغيب عن زوجته أكثر من ستة أشهر من غير عذر مانع من الرجوع كما قال بعض الفقهاء،⁶⁸ وليسعى جاهداً لاستقدام أسرته حيث إقامته، أو العودة للإقامة معها في بلدها، وإن اقتضى ذلك التنازل عن بعض الكماليات وصرف المزيد من الأموال، فحفظ العرض مقدم على حفظ المال.

إن لم يستطع بعد المحاولة فعليه بهدي رسول الله للمسلمين في مثل هذه الحالات: زواج الزوج بزوجة أخرى في مكان إقامته إذا كان قادراً على ذلك، مع ملاحظة أن ذلك حل للزوج فقط ولا يحل مشكلة الزوجة الأولى؛ فعلي الزوج أن يقوم بحقها ولا يغيب عنها أكثر من المدة التي ذكرها الفقهاء إلا بإذنها أو لضرورة مانعة من السفر.

الإكثار من الصوم، قال صلى الله عليه وسلم: ((فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)).⁶⁹

التعفف وغيض البصر والبعد عن مواطن الإثارة.

الانشغال بالعلم والعمل.

الصحة الصالحة.

كثرة الدعاء والاعتصام بالله تعالى.

⁶³ منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، (دار الكتب العلمية)، ج: 5، ص: 195.

⁶⁴ الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ص: 165، 179.

⁶⁵ الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ص: 185.

⁶⁶ الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ص: 187.

⁶⁷ الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ص: 205.

⁶⁸ ينظر: البهوتي، كشاف القناع، ج: 12، ص: 89.

⁶⁹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة، ج: 7، ص: 3، رقم: 5065، مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ج: 2، ص: 1018، رقم: 1400.



Conclusions

خلصت الدراسة إلى أن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين تحمل بعض المنافع، إلا أن الأضرار المترتبة عليها تفوق تلك المنافع، مما يجعلها غير جائزة شرعاً إلا في حالات الضرورة القصوى، مع الالتزام بضوابط شرعية صارمة. كما أشارت الدراسة إلى إمكانية تعميم هذه الضوابط على ممارسات جنسية مبتكرة أخرى بين الزوجين. تؤكد النتائج على فلسفة الإسلام في حفظ العرض والأسرة، وتبرز أهمية وضع أطر شرعية للتعامل مع المستجدات الجنسية بما يقلل من المخاطر ويضمن حماية القيم الأسرية. كما توضح الدراسة تأثير هذه المستجدات على العلاقة الزوجية وتماسك الأسرة والمجتمع، مشددة على ضرورة إجراء دراسات معمقة لتقييم هذه التأثيرات بشكل شامل. وفي توافق مع المبادئ الإسلامية العامة التي تهدف إلى حماية الأسرة، تقدم الدراسة إطاراً جديداً للتعامل مع المستجدات الجنسية الحديثة، مما يساهم في إثراء الأدبيات الحالية. ومع ذلك، تُقر الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث لتناول بعض الجوانب المختلفة لتلك الممارسات، مما يُشير إلى وجود قيود في تغطية كافة الأبعاد. توصي الدراسة بمواصلة البحث في المستجدات الجنسية وتأثيراتها على الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى جمع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالعلاقة الزوجية الخاصة وتعليمها للمتزوجين. كما توصي بإجراء استطلاعات رأي لفهم الأسباب والأشكال والآثار الواقعية للجنس الإلكتروني. وتقدم النتائج رؤية شاملة حول أهمية البحث ضمن سياق أوسع، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى التوعية بالاستخدام الصحيح لبرامج التواصل الاجتماعي، وضمان حماية الخصوصية، وتعزيز القيم الأسرية لمواجهة التحديات المعاصرة.

CRedit Authorship Contribution Statement

Hossameldeen Khalil Farag Mohammed: Conceptualization, Methodology, Writing - original Draft. **Nur Ahmad Jindiya:** Supervision, Methodology, Writing - review & editing,

Declaration of Competing Interest

The authors declare that they have no competing financial interests or personal relationships that could influence the work reported in this paper.

Data Availability

Data will be made available on request

References

- Rihāb ‘Abd al-Khāliq, “al-‘Alāqāt al-Jinsiyyah Dākhlil al-‘Ālam al-Iftirāḍī,” *al-Majallah al-Miṣriyyah li-al-‘Ulūm al-Ijtīmā’iyyah wa-al-Sulūkiyyah* 7 (2023), <https://ejbs.journals.ekb.eg/article/302574.html>.
- ‘Abdullāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawziyyah, *Badā’i‘ al-Fawā’id* (Beirut: Maktabah Nizār, 1996).
- ‘Abdullāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawziyyah, *Żād al-Ma‘ād fī Hadī Khayr al-‘Ibād*, 3rd ed. (Beirut: Dār ‘Aṭā’āt al-‘Ilm, 2019).
- ‘Ali ibn Muḥammad ibn Sa‘īd ibn Ḥazm al-Andalusī, *al-Muḥallā bi al-Āthār* (Cairo: Dār al-Fikr).
- Abī ‘Abdillāh Muḥammad al-Qazwīnī, *Sunan Ibn Mājah*, ed. Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī.
- Rajab Abū Malih, “Alāqah Zawjiyyah ‘Abra al-Intirnit Azmat al-Ghurbah,” *Mawqī‘ Manhaj Ḥayāh*, <https://n9.cl/0mssh>.



- Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm Ibn Taymiyyah, *al-Fatāwā al-Kubrā* (Cairo: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1987).
- Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Ismā‘il al-Būṣīrī, *Miṣbāḥ al-Zujājah fī Zawā‘id Ibn Mājah*, 2nd ed. (Cairo: Dār al-‘Arabiyyah, 1403 AH).
- Muḥammad ibn Ṣāliḥ al-‘Uthaymīn, *Tafsīr al-Qur’ān al-Karīm Sūrat al-Nisā’* (Dār Ibn al-Jawzī, 2009).
- Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī, *Irwā’ al-Ghalīl fī Takhrīj Aḥādīth Manār al-Sabīl*, 2nd ed. (Cairo: al-Maktab al-Islāmī, 1985).
- Zakariyā ibn Muḥammad ibn Zakariyā al-Anṣārī, *Asnā al-Maṭālib fī Sharḥ Rawḍ al-Ṭālib, wa-Ma’ahu Ḥāshiyat al-Ramlī al-Kabīr* (Cairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī).
- Muḥammad al-Baraktī, *al-Ta’rīfāt al-Fiqhiyyah* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2003).
- Manṣūr ibn Yūnus al-Buhūtī, *Daqā’iq Ūlī al-Nuhā li-Sharḥ al-Muntahā al-Ma’rūf bi-Sharḥ Muntahā al-Irādāt* (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1414 AH).
- Manṣūr ibn Yūnus al-Buhūtī, *Kashshāf al-Qinā’ ‘an Matn al-Iqnā’* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah).
- Muḥammad ibn Ismā‘il al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, ed. Muḥammad Zuhair ibn Nāṣir (Beirut: Dār Ṭawq al-Najāh, 1422 AH).
- Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Ismā‘il al-Būṣīrī, *Miṣbāḥ al-Zujājah fī Zawā‘id Ibn Mājah*, 2nd ed. (Cairo: Dār al-‘Arabiyyah, 1403 AH).
- Muḥammad al-Ghazālī, *Iḥyā’ ‘Ulūm al-Dīn* (Beirut: Dār al-Ma’rifah).
- Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Ṭarābulusī al-Ḥaṭṭāb, *Mawāhib al-Jalīl fī Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl*, 3rd ed. (Cairo: Dār al-Fikr, 1992).
- Aḥmad ibn Ḥajar al-Haytamī, *Tuḥfat al-Muḥtāj fī Sharḥ al-Minhāj* (Cairo: al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā, 1983).
- Islām Su’āl wa-Jawāb*, “Muḥādathat al-Zawjah ‘Abra al-Intirnit. Wa-fihā Qawl li-Ibn ‘Uthaymīn,” Raqm al-Fatwā: 108872 (2007), <https://n9.cl/nlkal>.
- Asmā’ al-Jarād, “Istishāriyyat al-‘Alāqāt al-Usariyyah fī Tawāṣul Maktūb Baynī wa-Baynahā ‘Abra Barnāmij al-Wāts Ab” (2023).
- Muḥammad al-Jundī, “al-Khuṣūṣiyyah,” Mawqī’ Yūtiūb (2021), https://www.youtube.com/watch?v=4sUyyW_VCiI.
- ‘Alā’ al-Dīn al-Kāsānī, *Badā’i’ al-Ṣanā’i’ fī Tartīb al-Sharā’i’* (1328 AH: Sharikat al-Maṭbū‘āt al-‘Ilmiyyah, Maṭba‘at al-Jamāliyyah).
- Muḥammad ibn ‘Abdullāh al-Kharshī, *Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl li-al-Kharshī* (Cairo: Dār al-Fikr li-al-Ṭibā‘ah).
- ‘Abd al-‘Azīz al-Lubdī, “Hal Kathrat Mumārasat al-Jins al-Hātifi Tu’athir ‘alā al-Jimā’ fī al-Mustaqbal,” Mawqī’ al-Ṭibb (2017), <https://2h.ae/fiBV>.
- Muḥammad Ṣāliḥ al-Munajjid, “Ḥukm al-Istimmā’ wa-Kayfiyyat ‘Ilājih,” Mawqī’ al-Islām Su’āl wa-Jawāb, Raqm al-Fatwā: 329 (1999), <https://2h.ae/tQTu>.
- Khālīd al-Najjār, “al-Jins al-Iliktrūnī Bawwābat al-Ḍayā’” (2014), <https://2h.ae/acif>.
- Muḥyī al-Dīn al-Nawawī, *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin al-Ḥajjāj*, 2nd ed. (Cairo: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1392 AH).



- Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nisābūrī, *Ṣaḥīḥ Muslim*, ed. Fu'ād 'Abd al-Bāqī (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī).
- Muḥammad ibn Aḥmad al-Qurṭubī, *al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qur'ān*, 2nd ed., ed. Aḥmad al-Bardūnī (Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 1964).
- Muḥammad al-Sarakhsī, *al-Mabsūṭ* (Beirut: Dār al-Ma'rifah, 1993).
- Muḥammad ibn Idrīs al-Shāfi'ī, *al-Umm* (Beirut: Dār al-Ma'rifah, 1990).
- 'Alī al-Shahrī, "Thamāniyat As'ilah ma' Mustashār al-Amn al-Saybarānī," Mawqī' Yūtiūb (2022), <https://www.youtube.com/watch?v=hKHVXBAMxUE>.
- Muḥammad ibn 'Alī al-Shawkānī, *Faṭḥ al-Qadīr* (Beirut: Dār Ibn Kathīr, Dār al-Kalim al-Ṭayyib, 1414 AH).
- Muḥammad ibn 'Alī al-Shawkānī, *al-Faṭḥ al-Rabbānī min Fatāwā al-Imām al-Shawkānī. Risālah Bulūgh al-Munā fī Ḥukm al-Istimnā'* (Beirut: Maktabat al-Jil al-Jadīd).
- Muḥammad ibn 'Īsā al-Tirmidhī, *Sunan al-Tirmizī*, 2nd ed., ed. Muḥammad Shākir and Fu'ād 'Abd al-Bāqī (Cairo: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1975).
- Maḥmūd al-Zamakhsharī, *al-Kashshāf 'an Haqā'iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa-'Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta'wīl*, 3rd ed. (Cairo: Dār al-Rayyān li-al-Turāth, 1987).
- Aḥmad al-Zarqā', *Sharḥ al-Qawā'id al-Fiqhiyyah*, 2nd ed., ed. Muṣṭafā al-Zarqā' (Beirut: Dār al-Qalam, 1989).
- Muḥammad al-'Arabī Babbūsh, *Wasā'il al-Ittiṣāl al-Ḥadīthah wa-Atharuhā 'alā Aḥkām al-'Alāqah bayna al-Jinsayn fī al-Fiqh al-Islāmī* (PhD diss., University of Al-Wadi, Algeria, 2021).
- Muḥammad Amīn ibn 'Umar ibn 'Ābidīn, *Radd al-Muḥṭār 'ala al-Durr al-Mukhtār*, 2nd ed. (Cairo: Dār al-Fikr, 1992).
- Muḥammad al-Ṭāhir ibn 'Āshūr, *al-Taḥrīr wa al-Tanwīr* (Tunisia: al-Dār al-Tūnisiyyah, 1984).
- 'Alī ibn Aḥmad ibn Sa'īd Ibn Ḥazm al-Andalusī, *al-Muḥallā bi al-Āthār* (Cairo: Dār al-Fikr). Berikut adalah kelanjutan daftar catatan kaki yang telah disesuaikan dengan gaya
- Muḥammad ibn al-Qazwīnī, *Sunan Ibn Mājah*, ed. Fu'ād 'Abd al-Bāqī (Beirut: Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabiyyah).
- Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn 'Abdullāh Ibn Mufliḥ, *al-Mubdi' Sharḥ al-Muqni'* (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1997).
- Žayn al-Dīn ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad Ibn Najīm, *al-Baḥr al-Rā'iq Sharḥ Kanz al-Daqā'iq* dengan *Ḥāshiyat Minḥat al-Khāliq* oleh Ibn 'Ābidīn dan *Takmilat al-Baḥr al-Rā'iq* oleh Muḥammad ibn Ḥusayn ibn 'Alī al-Ṭūrīy al-Ḥanafī, 2nd ed. (Cairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī).
- Zakariyā ibn Muḥammad ibn Zakariyā al-Anṣārī, *Asnā al-Maṭālib fī Sharḥ Rawḍ al-Ṭālib*, dengan *Ḥāshiyat al-Ramlī al-Kabīr* (Cairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī).
- Muḥammad Ṭāhir ibn 'Āshūr, *al-Taḥrīr wa al-Tanwīr* (Tunisia: al-Dār al-Tūnisiyyah, 1984).
- Hibah Quṭb, "Hibah Quṭb Turudd 'alā al-'Alāqāt al-Jinsiyyah 'Abra al-Intirnīt," Mawqī' Yūtiūb (2015), <https://www.youtube.com/watch?v=ML0h-C3Z23I>.
- Hibah Quṭb, "Hibah Quṭb Turudd 'alā Zawj Yumāris al-Jins ma' Zawjatih min Khilāl al-Intirnīt," Mawqī' al-Yūtiūb (2015), <https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjng4XTc>.
- Hibah Quṭb, "Hibah Quṭb wa-al-Jins 'Abra al-Intirnīt," Mawqī' al-Yūtiūb (2015), <https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=nRRRNFXt0uY>.



Asmā' Sarhīl, *al-Maqāsid al-Juz'iyyah fī al-Nikāḥ* (Thesis, Jāmi'ah Ṭarābulus, 2016).

Saḥar Ṭal'at, "Alāqah Zawjiyyah 'Abra al-Intirnīt Azmat al-Ghurbah," Mawqi' Manhaj Ḥayāh (2016), <https://n9.cl/0mssh>.

Wikībīdyā, "Jins 'Abra al-Intirnīt" (2016), <https://n9.cl/mq8py>.